الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/4

الجمعية العامة

Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فرجن البريطانية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا – الميزانية 10

ثالثا – الظروف الاقتصادية 10

ألف – لمحة عامة 10

باء – الخدمات المالية 10

جيم – السياحة 11

دال – الزراعة ومصائد الأسماك 11

هاء – الاتصالات والبنى التحتية 12

رابعا – الظروف الاجتماعية 12

ألف – العمالة والهجرة 12

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر عامة، تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة على الرابط التالي: www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

24-05499 (A) 150424 230424

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – التعليم 13
جيم – الصحة 13
دال – الجريمة والسلامة العامة 14
هاء – حقوق الإنسان 14
خامسا – البيئة 15
سادسا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 15
سابعا – مركز الإقليم في المستقبل 16
ألف – موقف حكومة الإقليم 16
باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 16
ثامنا – نظر الأمم المتحدة في المسألة 17
ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 17
باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 17
جيم – الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة 18

المرفق

خريطة جزر فرجن البريطانية 21

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: تمثل جزر فرجن البريطانية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم دانييل بروس (منذ كانون الثاني/يناير 2024).

الجغرافيا: يقع الإقليم على بعد نحو 100 كيلومتر إلى الشرق من بورتوريكو وعلى بعد 25 كيلومترا من جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، ويضم مجموعة مؤلفة من قرابة 60 من الجزر والجُزيرات والجُزيرات الشعابية المنخفضة التي تشكل أرخبيلا مع جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وعشرون من هذه الجزر جزر مأهولة. أما الجزر الرئيسية، فهي تورتولا، وفرجن غوردا، وأنيغادا، وخوست فان دايك.

مساحة اليابسة: 153 كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 117 80 كيلومتراً مربعاً.

السكان: 595 33 نسمة (تعداد عام 2021)

العمر المتوقع عند الولادة: 77,4 سنة؛ 74,4 سنة للرجال و 81,3 سنة للنساء.

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: رود تاون وتقع في جزيرة تورتولا، كبرى الجزر.

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء سعادة ناتاليو ويتلي (منذ أيار/مايو 2022).

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب جزر فرجن؛ والحزب الديمقراطي الوطني؛ وحزب التقدميين المتحدين؛ وحركة جزر فرجن التقدمية.

الانتخابات: أُجريت آخر انتخابات في 24 نيسان/أبريل 2023؛ الانتخابات المقبلة: عام 2027.

الهيئة التشريعية: مجلس نواب واحد يضم 15 عضواً.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 343 31 دولارا (تقديرات وزارة المالية لعام 2021).

الاقتصاد: الخدمات المالية والسياحة.

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وبلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي.

معدل البطالة: 5,5 في المائة (تقديرات عام 2019).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لمحة تاريخية: كان الأراواك والكاريب أول السكان المعروفين للإقليم، وهم من الشعوب الأصلية في المنطقة. وقد أنشأ الهولنديون أول مستوطنة أوروبية دائمة في الجزر في عام 1648. وفي عام 1666، بسط مستوطنون بريطانيون سيطرتهم على الجزر وحصل الإقليم على مركز المستعمرة البريطانية. ودخل نظام الحكومة الوزارية حيز التنفيذ بموجب دستور عام 1967، ليكون برئاسة رئيس الوزراء وهو الشاغل لهذا المنصب الجديد.

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 – وفقا لمرسوم دستور جزر فرجن لعام 2007، يُعيّن التاج البريطاني حاكما يضطلع بمسؤوليات شتى منها الدفاع، والأمن الداخلي، والشؤون الخارجية، وتحديد شروط وأحكام الخدمة للأشخاص العاملين في الخدمة العامة، وإدارة المحاكم. وينص الدستور على تفويض المسؤولية إلى حكومة الإقليم في بعض مجالات الشؤون الخارجية التي تتصل بمسائل معينة تندرج ضمن الحقائب الوزارية. والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لها وحدها صلاحية سن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحكم الرشيد في جزر فرجن البريطانية. وعلى صعيد العلاقات الخارجية، تتمتع حكومة الإقليم بصلاحية التفاوض على إبرام معاهدات في مجالات معينة منها المسائل المتصلة بقطاع الخدمات المالية الخارجية.

2 – ويتألف قانون جزر فرجن البريطانية من القانون العام لإنكلترا، والتشريعات التي تسّنها إما الهيئة التشريعية للإقليم أو المملكة المتحدة نيابةً عن الإقليم. وتتولى المحكمة العليا لشرق الكاريبي إدارة شؤون القضاء، ويقع مقرها في سانت لوسيا. وهي تضم محكمةَ العدل العليا ومحكمة الاستئناف. وتوجد محكمة صلح تتولى النظر في قضايا مدنية وجنائية محددة، ومحكمة للأحداث، ومحكمة ذات اختصاص جزئي. ويُوجد ثلاثة قضاة مقيمين تابعين لمحكمة العدل العليا، ومحكمة استئناف زائرة تعقد جلساتها في الإقليم مرتين سنويا، وتتألف من كبير القضاة واثنين من قضاة الاستئناف. ومجلس الملكة الخاص للمملكة المتحدة هو محكمة الاستئناف النهائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية لما وراء البحار لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني أقاليم ما وراء البحار البريطانية.

3 – وقد نَصَّ دستور عام 2007 على أن تُسند مسؤوليات السلطة التنفيذية إلى حكومة وزارية لها هيكل منظم تنظيما رسميا بدرجة أكبر. ويتألف مجلس الوزراء من الحاكم؛ ورئيس الوزراء، الذي يعينه الحاكم من بين أعضاء مجلس النواب المنتخبين محليا؛ وأربعة وزراء آخرين يعينهم الحاكم بعد استشارة رئيس الوزراء؛ وعضو واحد بحكم منصبه هو المدعي العام. ويتولّى الحاكم رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء ولكن لا يحق له التصويت. وتتولى اللجنةُ التوجيهية لمجلس الوزراء الموافقة على جدول الأعمال، وهي تتألف من الحاكم ورئيس الوزراء وأمين مجلس الوزراء. ويتألف مجلس النواب من رئيس المجلس والمدعي العام (بحكم منصبه) و 13 عضوا منتخبا – 9 أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة انتخابية و 4 أعضاء يمثلون الإقليم ككل. وأنشئت لجنة استعراض الدستور في عام 2022 لإجراء استعراض كامل لدستور عام 2007. وعقدت اللجنة أول جلسة لها في 18 تموز/يوليه 2022؛ وبدأت المشاورات العامة في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 واستمرت حتى كانون الثاني/يناير 2023. وقُدم تقرير استعراض اللجنة خلال الجلسة الثامنة من الدورة الأولى لمجلس النواب في دورته الخامسة، المعقودة في 31 كانون الثاني/يناير 2024.

4 – وينص الدستور على إجراء انتخابات عامة مرة كل أربع سنوات على الأقل. وينتخب تسعة مرشحين للدوائر على أساس أغلبية بسيطة، ويُنتخب أربعة مرشحين على نطاق الإقليم "ككل". ويجب ألا يقل عمر الناخبين عن 18 سنة ويجب أن تكون لهم صفة "ابن الإقليم". وتمنح هذه الصفة صاحبها الحق في العمل دون تصريح والحق في التصويت. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، خلصت لجنة التحقيق لعام 2022 (انظر الفقرة 5) إلى أن الطلبات المقدمة للحصول على صفة ابن الإقليم على أساس المدة تُقيّم في ضوء شرط الإقامة لمدة 20 عاما، وهو الشرط الذي يطلب مجلس الوزراء تطبيقه منذ عام 2004، رغم أنه يتعارض مع المعايير القانونية الواردة في المادة 16 (3) من قانون الهجرة والجوازات لعام 1977 لجزر فرجن. وخلصت اللجنة إلى أن هذه السياسة غير قانونية. وفي ضوء التوصيات التي

قدمتها اللجنة، كلفت حكومةُ الإقليم بإجراء استعراض للسياسات والعمليات القائمة من أجل منح الإقامة وصفة ابن الإقليم. واحتوى التقرير عن الاستعراض، الذي نُشر في أيلول/سبتمبر 2023، على 15 توصية، شملت في جملة أمور وضع سياسة شاملة وواضحة للهجرة وتصحيح أوجه عدم الاتساق بين السياسات والقانون.

5 - وأعلن الحاكم آنذاك عن تشكيل لجنة التحقيق المستقلة في كانون الثاني/يناير 2021. ويتمثل الغرض من تلك اللجنة في استعراض الحوكمة في الإقليم وتقديم توصيات لتحسينها. وعُيّن مفوض التحقيق الوحيد في 19 كانون الثاني/يناير 2021 (يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك اختصاصات اللجنة، في الوثيقة A/AC.109/2023/4).

6 - وجاء تقرير لجنة التحقيق، الذي نُشر في 29 نيسان/أبريل 2022، في 936 صفحة بالإضافة إلى مرفقات مؤيدة واشتمل على 49 توصية بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالحوكمة. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن التقرير كان شاملا ومبنيا على الأدلة وتابعته عن كثب وسائط الإعلام والجمهور في الإقليم. وذكر المفوض، في التوصيات الشاملة، أنه لم يكن من الصعب، لدى تحليل الأدلة، استخلاص العديد من الاستنتاجات الواردة في التقرير وأن حالة الحوكمة في الإقليم مترديةٌ للغاية.

7 - وخلص المفوض كذلك إلى أن المسألة ليست مجرد أن شعب الإقليم جدير بما هو أفضل من ذلك، فهذا أمر مفروغ منه، بل إن المسألة هي أن حكومة المملكة المتحدة ليست مدينة لهم بحمايتهم من هذه التجاوزات فحسب، بل كذلك بمساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم إلى الحكم الذاتي في إطار دولة ديمقراطية ذات طابع عصري. وقال إنه نظر بعناية في خيار اتخاذ تدابير أخف، ولكنه، مع إدراكه عدم اعتزام الحاكم وحكومة المملكة المتحدة اللجوء إلى هذا الإجراء إلا كملاذ أخير، قد خلص إلى أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها معالجة المسائل ذات الصلة هي القيام مؤقتا بتعطيل أجزاء الدستور التي تُخصص بموجبها قطاعات من الحكومة إلى الممثلين المنتخبين. وينبغي أن تكون مدة هذا التعطيل قصيرة قدر الإمكان لتهيئة الظروف المواتية لاستعادة نمط الحكم القائم على المبادئ بواسطة مسؤولين منتخبين. وشملت التوصيات المتبقية، وعددها 48 توصية، عدة توصيات بإجراء مزيد من الاستعراضات أو التحقيقات الجنائية في السلوك، بما في ذلك سلوك المسؤولين المنتخبين والوكالات الحكومية. وأشار المفوض أيضا إلى التزامات المملكة المتحدة بموجب المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة.

8 - وعُيّن ناتاليو ويتلي رئيسا للوزراء في 5 أيار/مايو 2022 وشكّل حكومة وحدة وطنية ائتلافية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، عملت حكومة المملكة المتحدة مع رئيس الوزراء الجديد وحكومته والحاكم على إعداد رد على التقرير.

9 - وذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن حكومة جزر فرجن البريطانية وافقت في 1 حزيران/يونيه 2022 على إطار لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وفي 8 حزيران/يونيه 2022، أبلغ وزير خارجية المملكة المتحدة برلمان المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة والحاكم آنذاك عملا مع حكومة الوحدة الوطنية منذ تشكيلها على تحويل التزاماتها العامة بالإصلاح إلى خطة تنفيذ قوية تتضمن مجموعة شاملة ومحددة بدقة من مراحل الإنجاز التي يجب الوفاء بها. ومن شأنها، إذا ما تحققت، أن توفر الحماية من الفساد وأن تكفل عودة الحوكمة الرشيدة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تتاح للحكومة الجديدة فرصة لإثبات التزامها بالإصلاح من خلال تنفيذ التوصيات المقدمة، وعددها 48 توصية، ومن خلال اتخاذ مزيد من التدابير. ولكن إذا اتضح أن

هذا النهج لا يحقق الإصلاح الذي يبتغيه شعب الإقليم ويستحقه، فسيقوم الحاكم وحكومة المملكة المتحدة بالتصرف حيال ذلك. وقد يقتضي ذلك سرعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي. ولكي يتسنى لحكومة المملكة المتحدة القيام بذلك على وجه السرعة إذا لزم الأمر، فإنها قدمت مرسوم ملكي إلى مجلس الملكة الخاص من شأنه أن يسمح بتنفيذ هذا الأسلوب من أساليب الإدارة – إذا لزم الأمر.

10 – وفي 4 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ذكر الحاكم السابق لجزر فرجن البريطانية، في استعراضه الفصلي الأول للتقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، أن عددا من المجالات شهدت إحراز تقدم جيد. ولاحظ الحاكم أن جميع الاستعراضات الموصى بها في تقرير لجنة التحقيق باستثناء استعراضين قد بدأت وأن ثمة مجالات لم يحرز فيها تقدم يذكر أو لم يحرز فيها أي تقدم على الإطلاق (انظر A/AC.109/2023/4).

11 – ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ذكر وزير شؤون الأمريكتين وأقاليم ما وراء البحار في المملكة المتحدة آنذاك في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ردا على أول استعراض أجراه الحاكم للتقدم المحرز، أنه يتفق عموما مع الرأي القائل بأن التقدم المحرز في هذه الفترة الأولية يكفي لمواصلة تنفيذ النهج الحالي، ولكن من الأهمية بمكان الحفاظ عليه، وبل وتحسينه في بعض الحالات، مع مراعاة الوفاء بالالتزامات والمواعيد النهائية.

12 – وفي 13 شباط/فبراير 2023، نشر الحاكم السابق استعراضه الفصلي الثاني المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق، الذي عرض فيه بإيجاز بعض مظاهر التقدم الإيجابي المحرز خلال الأشهر الأربعة السابقة، بما يشمل التقدم المحرز في ممارسات الشراء. وقد أشار بيان صحفي إلى أنه تم إنجاز 15 من أصل 48 توصية حتى نهاية كانون الأول/ديسمبر 2022. وذكر الحاكم أنه يشعر بالتفاؤل إزاء الاتجاه الإيجابي نحو اتّباع إجراءات منفتحة وشفافة في المشتريات العامة، واستدرك قائلا إنه يلاحظ في الوقت نفسه ضرورة بذل مزيد من الجهد (المرجع نفسه).

13 – وقد قام وزير أقاليم ما وراء البحار، والكمنولث، والطاقة، والمناخ والبيئة آنذاك بالرد على الاستعراض الفصلي الثاني الذي أجراه الحاكم في رسالة نُشرت في 6 نيسان/أبريل 2023، أشار فيها إلى أن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات كان بطيئاً للغاية. وأعرب عن القلق لوجود دلائل على غياب الالتزام الكافي في بعض المجالات ولأن الكثير مما أُنجز لا يمثل بعد إصلاحًا تشريعيًا حقيقيًا وضمانات لمنع وقوع تجاوزات في المستقبل. وذكر أنه تم إحراز تقدم في بعض المجالات وأن الاتجاه نحو الأخذ بأفضل الممارسات في مجال المشتريات هو مثال جيد على التغيير الهادف في فترة زمنية قصيرة. وبشكل عام، اتفق الوزير السابق مع الحاكم على ضرورة بذل جهود جادة ومنح الأولوية للوقت والموارد بهدف تسريع وتيرة الإصلاح وتحقيق الإصلاح الذي يريده شعب الإقليم ويستحقه. ووافق على طلب من رئيس الوزراء والحاكم بتمديد المواعيد النهائية للإنجاز، وطلب من الحاكم الاتفاق على جدول زمني محدّث للإنجاز مع حكومة الإقليم لكفالة أن تترسخ الإصلاحات اللازمة في موعد أقصاه أيار/مايو 2024، الأمر الذي يُفترض أن يسمح بإلغاء المرسوم الملكي. وشدد الوزير على التزام حكومته باتخاذ الإجراءات اللازمة لكفالة تحقيق الإصلاح، وطلب من الحاكم أن ينظر فيما إذا كان ثمة أي شيء يمكن أن يحتاج إليه لدعم و/أو تسريع تلك الإصلاحات، من قبيل الموارد، أو منح سلطات إضافية، أو توفير خبرة تقنية.

14 - وفي 9 حزيران/يونيه 2023، نشر الحاكم السابق استعراضه الفصلي الثالث المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق. ورحب الحاكم فيه بالتزام رئيس الوزراء المستمر بالإصلاح وبالخطوات الإيجابية التي اتخذت منذ استعراضه السابق، بما في ذلك اتفاق على بروتوكول للتعيينات في المجالس التنظيمية، ووضع الصيغة النهائية لقانون إدارة الخدمة العامة. ومع ذلك، فقد اتفق الحاكم عموما مع التقييم الذي أجراه الوزير آنذاك (انظر الفقرة 13) بأن التقدم في تنفيذ التوصيات بطيء جدا في الكثير من المجالات. وذكر أنه كان يعمل مع رئيس الوزراء لكفالة أن تكون المواعيد النهائية الجديدة ممكنة وواقعية. وشدد على أهمية زيادة وتيرة الإصلاح للتعويض عن حالات التأخر وكفالة عدم تأجيل العمل إلى اللحظة الأخيرة. وأعرب الحاكم عن قلقه بشأن الوقت الذي يستغرقه نشر بعض الاستعراضات مشيراً إلى أن نشر استعراض لا يعد في حد ذاته إصلاحاً. وارتأى ضرورة اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات لمعالجة أوجه القصور في الحوكمة التي جرى تحديدها في تقرير لجنة التحقيق. وأشار الحاكم إلى أن عددًا من عمليات الاستعراض والمراجعات الأخيرة كشفت عن وجود أنظمة عرضة لإساءة الاستخدام وعن ثقافة يبدو أن مسؤولين منتخبين وأشخاصا من ذوي النفوذ تمكنوا بموجبها من استغلال مناصبهم لصالح أفراد مقربين و/أو أسرهم إلى درجة كبيرة، في بعض الحالات. وأبرز الحاكم مجالين يتطلبان اهتماماً عاجلاً. أولا، تحتاج قوة شرطة جزر فرجن الملكية إلى موارد كافية لإجراء التحقيقات بما يتماشى مع التوصيات. وفي ذلك الصدد، ذكر الحاكم أن رئيس الوزراء التزم بتوفير موارد إضافية. وثانيا، هناك حاجة ملحة لتجهيز المتراكم من الطلبات المتعلقة بمنح الإقامة وصفة ابن الإقليم. وردًا على ذلك، التزم رئيس الوزراء بخطة عمل مبكرة مستعجلة للقيام بذلك. ففي بيان صدر في 9 حزيران/يونيه، أشار الحاكم إلى أن الوزير طلب منه النظر فيما إذا كان يحتاج إلى موارد إضافية أو منح سلطات إضافية، أو خبرة تقنية لدعم و/أو تسريع الإصلاحات. وأشار إلى أنه لا يرى أية حاجة فورية من هذا القبيل، ولكن إذا لم يحرَز تقدم كبير في الأشهر القليلة المقبلة، فسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات إضافية.

15 - وفي مؤتمر صحفي عُقد في 25 تموز/يوليه 2023، أوضح رئيس الوزراء أن بعض المواعيد النهائية كانت طموحة للغاية ولم تأخذ في الاعتبار عوامل من قبيل حل مجلس النواب والوقت اللازم للمشاورات العامة. وقد قدمت الوزارات الآن مواعيد نهائية أكثر واقعية وهي تحرز تقدماً مطرداً على طريق الإصلاح. وشدد على أن عملية الإصلاح ليست مجرد "إجراء شكلي"، بل إن الهدف النهائي منها هو إحداث تغييرات وتحسينات ذات مغزى. وأضاف يقول إن حكومة الإقليم خصصت موارد كبيرة لتنفيذ التوصيات. واعترافا منه بأن مسألة تجهيز طلبات منح الإقامة وصفة ابن الإقليم تشكل مجالا ذا أهمية، قال إن الحكومة تعكف على تعيين رئيس جديد لمجلس الهجرة وأعضاء إضافيين فيه، وإن خطة عمل لتناول الطلبات المعلقة قُدمت إلى الحاكم. وقال رئيس الوزراء إن التركيز قد تحول إلى التعاون فيما بين الوزارات والتشاور مع أصحاب المصلحة لبدء عملية وضع السياسات وإجراء تغييرات إصلاحية أشمل بالاستناد إلى التقارير والمراجعات المكتملة. وقد أطلق رئيس الوزراء مبادرة "الأعمال الحكومية في أفضل حالاتها" لإطلاع أصحاب المصلحة على تنفيذ التوصيات المتعلقة بعشرة مواضيع رئيسية. وقد أكد رئيس الوزراء على التزام حكومته بتسيير الأمور على نحو أفضل.

16 - وفي 7 أيلول/سبتمبر 2023، أدلى رئيس الوزراء ببيان أمام مجلس النواب أكد فيه أن العمل بدأ على تنفيذ جميع التوصيات، وأن 10 استعراضات أُنجزت من أصل الـ 12 استعراضا، وأن خمس عمليات مراجعة أُنجزت من أصل العمليات السبع. وشدد رئيس الوزراء على أن مبادرة "الأعمال الحكومية في أفضل

حالاتها" ستعمل على الإبلاغ عن الطريقة التي تفضي بموجبها أعمال الإصلاح إلى إحداث تغيير ووضع سياسات جديدة من شأنها أن تحدث تحولاً في الخدمة العامة لتحقيق مزيد من الشفافية والاستدامة والمساءلة. وقدم رئيس الوزراء بيانا تفصيليا بالتغييرات التي طرأت على مجلس الهجرة وقال إن إدارة الهجرة عيّنت خمسة موظفين جدد وأن نحو 200 طلب خضعت للفرز وهي جاهزة للاستعراض من قبل المجلس.

17 - وفي 29 أيلول/سبتمبر 2023، نشر الحاكم السابق استعراضه الفصلي الرابع المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق. وأشار الحاكم في استعراضه إلى أنه تم إحراز تقدم بالرغم من عدم تنفيذ أية توصيات إضافية منذ استعراضه السابق. وأشار إلى أنه يجري وضع سياسات في مجال المساعدة الاجتماعية والمنح الدراسية، وتوزيع أراضي التاج، والمجالس التنظيمية. وذكر أنه أجريت مشاورات عامة وعُرضت خطط عمل على مجلس الوزراء. وعُرضت ثلاثة استعراضات على مجلس النواب ونُشرت بعد ذلك، ووردت ثلاثة استعراضات أخرى بشأن المجالس التنظيمية. ونُشرت مراجعة الحسابات المتعلقة بمنح المساعدة الخاصة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في تموز/يوليه. وكرر تأكيد أن عمليات المراجعة والاستعراض المكتملة قدمت دليلاً آخر على الحاجة إلى إصلاح الحوكمة. فعلى سبيل المثال، وُجد من خلال المراجعة، أن غياب الضوابط أدى إلى حدوث تجاوزات متعددة ومنح أموال عامة لمقدمي طلبات وهميين. وذكر الحاكم أنه يجب توفير الموارد للإصلاحات وتحديد أولوياتها على النحو المناسب. وأعرب عن القلق من أن حجم التغييرات التشريعية المطلوبة قد يؤدي إلى عقبات. وأعرب عن سروره بأن المسائل المحددة التي أثيرت في استعراضه السابق قد جرت تسويتها، ورحب بموافقة مجلس النواب على التمويل الإضافي لقوة الشرطة وخطة عمل رئيس الوزراء لتجهيز المتراكم من الطلبات المتعلقة بمنح الإقامة وصفة ابن الإقليم. وقال الحاكم، في بيان صحفي ذي صلة، إن الخطوة الضرورية التالية هي تحويل التوصيات الواردة في عمليات المراجعة والاستعراض المكتملة إلى إجراءات عملية لتحقيق الإصلاح الذي من شأنه أن يحول دون تكرار التجاوزات التي كشفتها لجنة التحقيق. وأعرب الحاكم عن قلقه من تشكيك بعض المسؤولين المنتخبين، في بعض الأحيان، في ضرورة الإصلاحات ونتائج عمليات المراجعة. وشدد على أن الأشهر القليلة المقبلة حاسمة، وأنه يجب ألا يتهاون هو ولا الحكومة في التزامهما بالإصلاحات. ورحب الحاكم بالهيكل الجديد المتمثل في "الأعمال الحكومية في أفضل حالاتها" الذي وضعته الحكومة للإبلاغ عن تنفيذ التوصيات. وخلص الحاكم إلى أنه لا يوجد حاجة فورية لمنح صلاحيات إضافية. واستدرك بالقول إن عدم إحراز تقدم يذكر في الأشهر القادمة ربما يؤدي بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات إضافية.

18 - وأطلع رئيسُ الوزراء مجلسَ النواب على آخر المستجدات بشأن تنفيذ توصيات لجنة التحقيق، بصيغتها المنشورة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكرر تأكيد التزام حكومته بتنفيذ الإصلاحات، وأشار إلى أنه تم، حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر، تنفيذ 24 توصية من أصل 50 توصية (بما في ذلك مقترحان شكّلا جزءًا من إطار التنفيذ)، وأن العمل جار على تنفيذ التوصيات المتبقية، وعددها 26 توصية. وذكر رئيس الوزراء أن الوزارات المعنية تعكف على النظر في الاستعراضات المكتملة وأنه يجري تقديم خطط العمل إلى مجلس الوزراء للمضي قدمًا في تنفيذ الإجراءات المطلوبة بموجب هذه الاستعراضات. وأشار إلى طلب الوزير السابق لأقاليم ما وراء البحار، والكمنولث، والطاقة، والمناخ والبيئة بتحديث المواعيد النهائية مقابل المواعيد المتفق عليها في حزيران/يونيه 2022، وقدم بيانا تفصيليا بأسباب التأخير في تنفيذ العديد من التوصيات.

19 - وفي 5 كانون الثاني/يناير 2024، نشر الحاكم السابق استعراضه الفصلي الخامس المتعلق بتنفيذ توصيات لجنة التحقيق. ففي ذلك الاستعراض، أشار الحاكم إلى أنه بالرغم من كون تقاريره السابقة إيجابية نسبيًا، فقد توقف التقدم في تنفيذ التوصيات. فمنذ أيلول/سبتمبر 2023، لم تنفَّذ سوى توصية إضافية واحدة. وذكر أن تنفيذ التوصيات الرئيسية متأخر كثيراً عن الجدول الزمني المحدد، وأن الشكوك تحوم حول قدرة حكومة الإقليم وعزمها على المضي قدماً وإكمال الإصلاحات. وأشار الحاكم إلى أنه يبدو من الصعب الوفاء بالموعد النهائي المحدد في أيار/مايو 2024، واقترح تمديده حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ورغم أنه لا يوصي بتفعيل المرسوم الملكي بإنشاء إدارة مؤقتة برئاسة الحاكم، فقد خلص إلى أن منح الحاكم سلطات إضافية ضروري لكفالة وفاء حكومة الإقليم بالتزاماتها.

20 - وفي 5 كانون الثاني/يناير 2024، أدلى رئيس الوزراء ببيان أشار فيه إلى ما يلي: (أ) تعمل حكومة الإقليم بجد على الإصلاحات في مجال الحوكمة منذ أيار/مايو 2022، وقد أُحرز تقدم جيد ولا يزال العمل جاريا في هذا الشأن؛ و (ب) تم تعديل بعض المواعيد النهائية، ويندرج عدد من الإصلاحات التي لا تزال قيد التنفيذ ضمن نطاق مسؤولية الحاكم؛ و (ج) لا يمكن، في غضون سنتين، إنجاز كامل عملية إصلاح بالحجم الذي يجري الاضطلاع به حاليا، و (د) منح الحاكم سلطات إضافية من شأنه أن يتعارض مباشرة مع الإعلان السياسي المتفق عليه مع المملكة المتحدة (انظر الفقرة 58) وأن يلحق ضررا كبيرا بالعلاقة معها. وفي بيان صحفي صادر في 8 كانون الثاني/يناير، أضاف يقول إن 50 بالمائة من التوصيات و 61 بالمائة من الإجراءات التي تتضمنها نُفذت بالكامل حتى 30 تشرين الأول/نوفمبر 2023.

21 - وأجرى وكيل الوزارة البرلماني للأمريكتين، ومنطقة البحر الكاريبي، وأقاليم ما وراء البحار زيارة للإقليم في الفترة من 4 إلى 6 شباط/فبراير 2024 لمناقشة الإصلاحات في مجال الحوكمة. وفي بيان صادر في 9 شباط/فبراير، أشار رئيس الوزراء إلى أن حكومته لا تزال تنظر إلى شهر أيار/مايو 2024 باعتباره الموعد النهائي لتنفيذ التوصيات بالكامل. وأشار إلى أن غالبية الأعمال المتبقية في سبيلها إلى الاكتمال في موعدها وأن استراتيجية التنفيذ حُدِّثت ورست على أيار/مايو 2024 ليكون تاريخ الانتهاء المستهدف. وكرر التأكيد على أن تنفيذ التوصيات ليس مجرد إجراء شكلي وأن الإصلاحات يجب أن تنفذ بشكل صحيح لكي تكون فعالة.

22 - وأعلنت الجماعة الكاريبية موقفها من مسألة جزر فرجن البريطانية في البيانات الصادرة عن الاجتماع العادي الثالث والأربعين لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد في باراماريبو في الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2022؛ والاجتماع الثالث والثلاثين بين الدورات لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد في سان بيدرو، بليز، يومي 1 و 2 آذار/مارس 2022؛ والاجتماع العادي الثاني والأربعين لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد عن طريق الإنترنت يومي 5 و 6 تموز/يوليه 2021؛ والاجتماع الثاني والثلاثين بين الدورات لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عقد عن طريق الإنترنت يومي 24 و 25 شباط/فبراير 2021.

23 - وطُرح استفساران في برلمان المملكة المتحدة في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2023، على التوالي، أحدهما من قبل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية، لاستقراء الترتيبات الدستورية لأقاليم ما وراء البحار ومعرفة ما إذا كانت العلاقة تفي بالغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين؛ وأما الاستفسار الثاني فمن قبل لجنة الإجراءات في مجلس العموم، لدراسة الخيارات المتاحة فيما يتصل بتمثيل أقاليم ما وراء البحار في مجلس العموم.

24 - ودفعت حكومة الإقليم في مذكرتها الخطية المقدمة ردا على الاستفسار الأول، في جملة أمور، بما يلي: (أ) خلافاً لموقف المملكة المتحدة، لا تتمتع أقاليم ما وراء البحار بالحكم الذاتي ويتمثل دور الدولة القائمة بالإدارة في إعداد الأقاليم تدريجياً لمرحلة الحكم الذاتي الكامل وليس في إضفاء الشرعية على التبعية، الأمر الذي يجعل الترتيبات الدستورية الحالية غير مرضية وغير ملائمة للقرن الحادي والعشرين؛ و (ب) سلطة برلمان المملكة المتحدة الأحادية الجانب في سن التشريعات للإقليم تترك لجزر فيرجن البريطانية استقلالية محدودة في سن التشريعات، حتى في المجالات التي يتمتع فيها الإقليم بسلطة مفوضة، من قبيل الخدمات المالية والزواج والجنسية المحلية؛ و (ج) تفضّل جزر فيرجن البريطانية أن يكون لها برلمانها الخاص من الممثلين المنتخبين محلياً بدلاً من التمثيل في برلمان المملكة المتحدة، لأن التمثيل من شأنه أن يحد من استقلالية الإقليم ويؤخر التقدم نحو تحقيق الحكم الذاتي الكامل؛ و (د) لا توفر الترتيبات الدستورية الحالية الحماية الفعالة لحقوق شعب الإقليم ومصالحه.

ثانيا - الميزانية

25 - وفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اتفقت حكومتا المملكة المتحدة وجزر فرجن البريطانية على بروتوكولات بشأن الإدارة المالية العامة الفعالة، وُقّعت في نيسان/أبريل 2012. وتنص هذه البروتوكولات على التزام حكومة الإقليم بمبادئ توجيهية بشأن الاقتراض، وخطة مالية متوسطة الأجل لإدارة المالية العامة تغطي فترة لا تقل عن ثلاث سنوات مالية. وتمتد السنة المالية لحكومة جزر فرجن البريطانية من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر. ووفقا لما ذكرته حكومة الإقليم، قُدّرت ميزانية عام 2024 بمبلغ 382,67 مليون دولار، وهي تتضمن نفقات متكررة قُدرت بمبلغ 376,95 مليون دولار.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

26 - تحدد "خريطة طريق الاقتصاد الأزرق الاستراتيجية لجزر فرجن للفترة 2020-2025"، التي أعدتها حكومة الإقليم بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نهجا متكاملا لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على المحيطات يجمع بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، بما يتسق مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والهدف 11 من أهداف آيتشي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

27 - وفي أيلول/سبتمبر 2022، نُشرت الخطة الوطنية للتنمية المستدامة، رؤية 2036: بناء جزر فيرجن مستدامة. وتستند الخطة إلى مشاورات أجريت على صعيد المجتمع المحلي، وهي توفر خريطة طريق شاملة لتسترشد بها عملية تنمية الإقليم، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

باء - الخدمات المالية

28 - وفقًا لاستعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2022-2024، يساهم قطاع الخدمات المالية، وهو أحد ركيزتي الاقتصاد، بنحو 60 في المائة من إيرادات الحكومة. وبالتالي فإن أية صدمات يتعرض لها القطاع يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على عمليات الحكومة. ففي السنوات الأخيرة، واجه قطاع

الخدمات المالية ولا يزال يواجه العديد من التحديات. وهي تحديات تشمل معايير الإبلاغ العالمية الجديدة، والآثار المستمرة للجائحة، وحالة عدم اليقين المحيطة بالركود العالمي، وتأثير سجلات الملكية النفعية المتاحة لعامة الناس.

29 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجَّلة في نطاق ولايتها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تنشئ هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، نشرت حكومة المملكة المتحدة مشروع مرسوم ملكي ينص على إطار لهذه السجلات. وقد التزمت حكومة جزر فرجن البريطانية بإنشاء هذا السجل، وتقدم حكومة المملكة المتحدة الدعم في ذلك حسب الاقتضاء. وفي عام 2020، توقعت حكومة المملكة المتحدة بشكل معقول أن تكون سجلات أقاليم ما وراء البحار الأخرى، جاهزة بحلول نهاية عام 2023.

30 - وفي آب/أغسطس 2022، أصدرت حكومة جزر فرجن البريطانية تشريعا يتيح إصدار الإطار الخاص بالأنظمة التي تحكم سجل الملكية النفعية للشركات المسجَّلة.

جيم - السياحة

31 - وفقًا لاستعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2022-2024، ازداد عدد السياح الوافدين بنسبة 292,2 في المائة (إلى 427 524 سائحا) في عام 2022 مقارنة بعام 2021. وكان ما يقرب من 66 في المائة من الزوار في عام 2022 (571 343 زائرا) من الزوار المسافرين على متن السفن السياحية، وهو ما مثل زيادة بنسبة 390,2 في المائة مقارنة بعام 2021. وحدثت أيضا زيادة بنسبة 191,1 في المائة في عدد الزوار الذين باتوا ليلة واحدة مقارنة بعام 2021.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

32 - تُنفذ أنشطة الزراعة وصيد الأسماك على نطاق ضيق، وهي توفر مكونا صغيرا من مكونات تلبية الطلب المحلي. وتلبى معظم الاحتياجات الغذائية عن طريق الواردات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة البحر الكاريبي. وثمة قدر من الإنتاج الزراعي، وإن كان على نطاق صغير، معظمه من الفواكه والخضراوات والماشية الصغيرة، ولا سيما الدواجن، التي تنتج في المقام الأول لأغراض الاستهلاك المحلي. وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة هي المستورد الرئيسي للمنتجات الزراعية والسمكية التي تنتجها جزر فرجن البريطانية. وينظم قانون جزر فرجن لمصايد الأسماك لعام 1997 وأنظمة مصايد الأسماك لعام 2003 أنشطة صيد الأسماك للأغراض التجارية والترفيهية والرياضية، التي تستفيد منها السوق المحلية في المقام الأول. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، أوصى المفوض، في تقرير لجنة التحقيق لعام 2022، بأن يقوم المراجع العام للحسابات بإجراء مراجعة/فحص بشكل كامل لبرنامج المزارعين وصيادي الأسماك.

هاء - الاتصالات والبنى التحتية

33 - توجد في جزر فرجن البريطانية شبكة من الطرق المعبدة يبلغ طولها أكثر من 200 كيلومتر. وتوجد في الإقليم ثلاثة مطارات دولية، منها المطار الدولي الرئيسي، وهو مطار تيرانس ب. ليتسوم الدولي، الموجود في جزيرة بيف. وتعمل خدمات الشحن المباشر انطلاقاً من المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ويوجد مرفأ أنشئ في منطقة عميقة المياه في رود تاون. وتتاح خدمات نقل منتظمة بالعبّارات تربط جزيرة تورتولا ببعض الجزر الأخرى في الإقليم وبجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. ووفقا لما ورد في استعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2022-2024، ورغم التقدم الكبير المحرز في مجال إعادة بناء المنازل والمحال التجارية وتجديدها وترميمها، لا يزال هناك عمل كبير يتعين إنجازه لإعادة البنية التحتية المادية إلى حالتها الوظيفية التي كانت عليها قبل أعاصير عام 2017. وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات النطاق العريض، بما فيها خدمات الإنترنت، متاحة في جميع أنحاء الإقليم.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - العمالة والهجرة

34 - وفقا لاستعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2022-2024، شهدت الفترة السابقة لأعاصير عام 2017 وجائحة عام 2020 نمو معدلات العمالة بنسبة لا تقل عن 1 في المائة كل عام. ولكن حدث انخفاض حاد في التوظيف، بعد الأعاصير، مع نزوح الناس من الإقليم، وانتشار الجائحة. وتمكنت الأعمال التجارية من استئناف أعمالها المعتادة اعتباراً من نهاية عام 2021 في أعقاب الجائحة، وشهد قطاع العمالة نموا ملحوظا في عام 2022. فبحلول نهاية عام 2022، بلغ عدد الأشخاص العاملين في جميع أنحاء الإقليم 134 21 شخصا، وهو ما مثل زيادة بنسبة 2,6 في المائة مقارنة بعام 2021 (609 20 أشخاص).

35 - ومع صغر الحجم الجغرافي للإقليم، ينمو عدد سكانه في الأحوال العادية بمعدل 2,6 في المائة. واستمر هذا الاتجاه سنويا حتى عام 2017، حين حدث انخفاض بنسبة 9,1 في المائة في عدد السكان، وغادر الناس الإقليم بسبب الكوارث الناجمة عن الفيضانات والإعصارين من الفئة 5. غير أن عام 2018 شهد زيادة بنسبة 3,0 في المائة في عدد السكان مع عودة الناس إلى الإقليم. ومنذ عام 2018، استمر نمو السكان حيث بدأ الإقليم في جهود إعادة البناء وكانت هناك حاجة إلى تدفق أعداد كبيرة من العمالة المهاجرة. ويقدر النمو السكاني في عام 2022 بنسبة 0,1 في المائة. ووفقًا لاستعراض وتوقعات الاقتصاد الكلي للفترة 2022-2024، كانت التنمية الاقتصادية على نطاق واسع تتطلب في العادة قوة عاملة تتجاوز بكثير قدرة القوى العاملة المتاحة في الإقليم، ونتيجة لذلك، استلزم الوضع استجلاب قدرات إضافية من الموارد البشرية. وتمثل العمالة الوافدة ما متوسطه 72,9 في المائة من مجموع الأشخاص العاملين في الفترة من 2016 إلى 2022. وكان الفارق بين السكان الذكور والإناث ضيّقا للغاية حتى عام 2017، ولكن في الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، أخذت هذه الفجوة تتسع مع الحاجة إلى مزيد من العمال الذكور. وقد تأثرت اتجاهات العمالة أيضا بالاتجاه الذي ظهر بعد الأعاصير وتمثل في اتساع الفجوة بين الذكور والإناث من سكان الإقليم. ففي عام 2022، بلغت نسبة الرجال من القوة العاملة 51,3 في المائة (52,1 في المائة في عام 2021)، بينما بلغت نسبة النساء 48,7 في المائة (47,9 في المائة في عام 2021). وشهد عام 2022 زيادة في متوسط أجور الرجال والنساء، مع زيادة عدد الأشخاص الذين يتقاضون أجورا أكبر نتيجة للعودة

إلى نظام العمل بدوام كامل. وازداد متوسط أجور الرجال بنسبة 8,3 في المائة. كما ازداد متوسط أجر المرأة، وإن كان بنسبة أقل بلغت 6,8 في المائة. وارتفع متوسط الأجور الإجمالي بنسبة 7,5 في المائة في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ورغم أن المرأة سجلت، في عامي 2020 و 2021 على حد سواء، متوسط أجر أعلى من متوسطه لدى الرجل، فقد بلغ الفرق في متوسط الراتب بين المجموعتين، بحلول عام 2022، أدنى حد له.

36 - وتمنح حكومة الإقليم إعفاءات من تصاريح العمل في حالة الالتحاق بالنظام المدرسي (الدخول في المرحلة الابتدائية وإتمام المرحلة الثانوية)، أو الزواج من أحد أبناء الإقليم لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو الإقامة في إقليم جزر فرجن البريطانية لمدة 20 سنة أو أكثر لشخص يُثبت حسن سيرته وسلوكه. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يُنظر سنويا في عدد الإعفاءات الممنوحة.

باء - التعليم

37 - يسترشد النظام التعليمي في الإقليم، بما في ذلك التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، بقانون التعليم لعام 2004 وتعديلاته، بما في ذلك قانون التعليم (المعدل) لعام 2014. ومن المتوقع أن توفر الأنظمة التي يتضمنها هذا القانون التوجيه اللازم لنظام التعليم والجهات المعنية فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والخدمات، ورصد تنفيذ برامج التعليم المنفذة بموجب هذا القانون، ومباشرة الإشراف على المدارس، بما يشمل التحقيق في الشكاوى بناءً على طلب الجمهور.

38 - والتعليم الابتدائي والثانوي مجاني وإلزامي للأطفال من سن الخامسة وحتى سن السابعة عشرة. ويوفَّر التعليم الجامعي مجانا لسكان جزر فرجن في الكلية المتوسطة المحلية (كلية هـ. لافيتي ستاوت)، ولها فرعان في جزيرتي تورتولا وفرجن غوردا. وتتعاون الكلية أيضا مع عدة جامعات خارج جزر فرجن توفر برامج بمستوى درجة البكالوريوس.

39 - ويدفع الطلاب المنتمون إلى أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم نفسها التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من أقاليم ما وراء البحار أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. ويتأهّل الطلاب للحصول على قروض للدراسة في إنكلترا شريطة أن يكون قد قاموا بتسوية أوضاعهم لدى وصولهم إلى المملكة المتحدة وأن يكون بصدد البدء في دراسة مقررات جامعية بدوام كامل أو بدوام جزئي في العام الدراسي 2023-2024. ويُشجّع الطلاب المؤهلون على استصدار جواز سفر بريطاني قبل التقدم بطلب للحصول على المركز المؤهل لدفع رسوم الدراسة في المملكة المتحدة بالمعدل المحلي.

جيم - الصحة

40 - أُنشئت هيئة الخدمات الصحية في الإقليم في عام 2005، وهي هيئة تنظيمية تتولى إدارة خدمات تقديم الرعاية الصحية العامة. وأُطلق نظام التأمين الصحي الوطني، الذي يوفر التغطية الشاملة لنفقات الرعاية الصحية، في أيلول/سبتمبر 2015 وبدأ العمل به في كانون الثاني/يناير 2016.

41 - ووفقا للمعلومات المستقاة من *منشور الصحة في الأمريكتين* (Health in the Americas+)، الصادر عن منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، بلغت نسبة التغطية بالتحصين من الحصبة 73,0 في المائة

في عام 2022، أي بانخفاض قدره 26,0 نقطة مئوية مقارنة بعام 2000. وقُدّرت نسبة وفيات الأمهات لعام 2017 بصفر حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي. وفيما يتعلق بالملامح الديموغرافية، كان الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عامًا يمثلون 10,5 في المائة من إجمالي عدد السكان في عام 2023، وهو ما مثل زيادة قدرها 5,7 نقاط مئوية مقارنة بعام 2000. وفي عام 2023، كان هناك 107,5 امرأة لكل 100 رجل و 76,8 من كبار السن (65 سنة أو أكثر) لكل 100 طفل دون سن 15 من العمر.

42 - وقدمت حكومة المملكة المتحدة الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار طيلة فترة انتشار جائحة كوفيد-19. ومن أشكال الدعم المقدّم تمويلُ وتوريدُ مجموعات أدوات الاختبار، واللوازم الاستهلاكية المختبرية، والمعدات واللوازم الطبية واللقاحات المضادة لكوفيد-19، بما في ذلك الجرعات المعززة، وتوفير الخبرات في مجال الصحة العامة. وقد ذكرت الدولة القائمة بالإدارة أن ما تقدمه من دعم يتسق مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

دال - الجريمة والسلامة العامة

43 - أشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار لمواجهة العواصف الكبرى وغيرها من الكوارث. ففي عام 2023، كانت السفينة HMS *Dauntless* متمركزة في منطقة البحر الكاريبي في إطار الاضطلاع بمهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة لتقديم الدعم إلى أقاليم ما وراء البحار للتأهب والاستجابة لتهديد الأعاصير والكوارث الأخرى وتقديم المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة.

44 - ومنذ عام 2018، تقدم المملكة المتحدة للإقليم الدعم المتصل بالأمن بقيمة 10 ملايين جنيه إسترليني. وقد شمل هذا الدعم توفير التدريب والمعدات، من قبيل تزويد الوحدة البحرية بأربعة قوارب جديدة قابلة للنفخ ذات هياكل صلبة، ودعم التحسينات في البنية التحتية، من قبيل أعمال التجديد في مركز شرطة رود تاون. وتواصل حكومة المملكة المتحدة أيضا تقديم الدعم لسجن بولسم غات. وقد شمل ذلك الدعم، على مدى الاثني عشر شهراً الماضية، نشر أفراد لشغل منصب نائب مدير السجن وتوفير المعدات.

هاء - حقوق الإنسان

45 - جرى توسيع نطاق الاتفاقيات الدولية والأوروبية الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان ليشمل جزر فرجن البريطانية. ويكرس الفصل 2 من دستور عام 2007 حقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية وينص على إنشاء لجنة تُعنى بحقوق الإنسان بموجب القانون.

46 - وقد اعتُمدت في عام 2013 سياسة وطنية بشأن الإنصاف والمساواة بين الجنسين، لتكملة بروتوكول العنف العائلي الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الثاني/نوفمبر 2010. ويوسع قانون العنف العائلي لعام 2011، الذي دخل حيز النفاذ في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2012، نطاق تعريف العنف العائلي ليشمل الإيذاء الاقتصادي والتخويف والتحرش والتعقب والإضرار بالممتلكات وتدميرها، ويوفر في الوقت نفسه الحماية للأشخاص في العلاقات القائمة على المعاشرة دون معايشة.

خامسا - البيئة

47 - جرى توسيع نطاق عدة اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأراضي الرطبة، ليشمل جزر فرجن البريطانية. ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، دأب الإقليم منذ عام 2015 على المشاركة بنشاط في مبادرات عالمية ومشاريع محددة بشأن التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك سن قانون الصندوق الاستئماني لتغير المناخ لعام 2015، وفي الإدارة المستدامة للأراضي، وذلك في إطار من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

48 - ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، تمثل إدارة النفايات الصلبة مسألة بالغة الأهمية في جزر فرجن البريطانية. فلا يتوافر في الإقليم إلا مساحة محدودة من الأراضي التي يمكن استخدامها كمدافن للقمامة، وتؤدي التضاريس التلية إلى زيادة صعوبة هذا الوضع، الأمر الذي يجعل إنشاء مدافن القمامة عملا صعبا ومكلفا. وخلال العقد الماضي، زاد حجم النفايات في الإقليم بمعدل ثلاث مرات؛ ويتم دفن النفايات أو إحراقها، بينما يجري إنشاء مرافق لإعادة تدويرها على أساس تجريبي. ويتم التخلص من النفايات بإحراقها أساسا في محرقة بوكوود بوند في جزيرة تورتولا، التي تبلغ طاقتها الاستيعابية 100 طن يوميا، كما توجد مدافن قمامة أخرى في جزر تورتولا وفرجن غوردا وأنيغادا الرئيسية.

49 - ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، على مدى السنوات العشر الماضية، قدّم صندوق داروين المعزَّز التابع للمملكة المتحدة، المعروف أيضا باسم الصندوق المعني بالبيئة والمناخ في أقاليم ما وراء البحار، الدعم إلى 29 مشروعا في جزر فرجن البريطانية. ومن بين المشاريع الخمسة التي بدأت في عام 2023، يركز المشروع الأول على إصلاح الموائل في متنزهات توباغو الوطنية الكبرى والصغرى. وينطوي المشروع الثاني على تحديد كمية التنوع البيولوجي المحلي للمساعدة في توجيه الاستجابة لفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وأما المشروع الثالث فسيوفر معلومات عن الحفاظ على موائل الأراضي الرطبة، مع التركيز على تزايد أعداد طيور الفلامنغو الكاريبي. فيما يستهدف المشروع الرابع تقليل ومنع الأضرار التي تصيب النظام الإيكولوجي البحري بسبب معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو المهملة. وأما المشروع الأخير فيستهدف دراسة ديدان الأرض من نوع *بونتودريلوس* (Pontodrilus) وما ينتج عنها من ديدان السماد، بالنظر إلى إمكانية استخدامها في الزراعة.

سادسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

50 - جزر فرجن البريطانية عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

51 - والإقليم عضو منتسب في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي، وهو كذلك عضو مقترض في مصرف التنمية الكاريبي.

52 - ويشارك الإقليم في اجتماعات مجلس جزر فرجن المشترك بين جزر فرجن البريطانية وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة بهدف تدارس المصالح والتحديات المتبادلة ودعم وتعزيز التعاون بين الإقليمين. وتشمل المواضيع التي تتناولها الاجتماعات إنفاذ القانون، واستعمال القوارب الترفيهية، ورياضة صيد الأسماك، ومسائل بحرية أخرى، والتعاون في مجالات السياحة والطاقة والمرافق والثقافة والتعليم. وقد عُقد

الاجتماع التاسع للمجلس في سانت توماس بجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، في 22 أيلول/سبتمبر 2022.

53 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجزر فرجن البريطانية بالتوقيع رسميا على مذكرة تفاهم تعزز الشراكة فيما بينهما من أجل فتح مكتب مشاريع لمواصلة التصدي للآثار الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والصدمات الخارجية الأخرى من قبيل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية أو الجائحات. وبالإضافة إلى ذلك، يعزز الاتفاق الدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030، بما يشمل تعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط، وتسريع وتيرة تنفيذها، وتقديم المساعدة التقنية للتحليلات القطاعية، وتعزيز الاقتصاد الأزرق والأنشطة الإضافية المناسبة.

سابعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

54 - يرد في الفرع أولا أعلاه موقف حكومة الإقليم بشأن مركز جزر فرجن البريطانية في المستقبل.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

55 - في عام 2023، عُقد اجتماعان لمجلس المملكة المتحدة الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار في لندن، في 11 و 12 أيار/مايو و 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، حينما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليم ما وراء البحار التابعة لها.

56 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع المعقود في أيار/مايو، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليمها الواقعة ما وراء البحار أن المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها الحق في تقرير مصيرها، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب الأقاليم الواقعة ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية دعم حقّ هذه الشعوب في تقرير مصيرها، فذلك مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

57 - وذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أنهم سيواصلون استكشاف السبل الكفيلة بتمكين أقاليم ما وراء البحار من الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة عليها. وذُكر أيضا أن المملكة المتحدة ستواصل دعم طلبات الأقاليم التي يقيم فيها سكان دائمون برفع أسمائها من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إذا ما رغبت تلك الأقاليم في ذلك.

58 - وفي الإعلان المشترك الصادر في 14 كانون الأول/ديسمبر 2023، عقب الاجتماع الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر، ذكرت حكومة المملكة المتحدة وقادة أقاليم ما وراء البحار أن المملكة المتحدة ستدعم الحكومات المنتخبة ديمقراطياً في أقاليم ما وراء البحار، إذا ما رغبت في ذلك، في قبول مسؤوليات إضافية ومزيد من الحكم الذاتي، فضلا عن المساءلة. وستتخذ المملكة المتحدة هذه الخطوات بما يتماشى مع مسؤولياتها السيادية والقانون الدولي، مع كفالة الوفاء بالالتزامات بموجب ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وكذلك بموجب دستور كل إقليم من أقاليم ما وراء البحار.

59 - وفي الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أثناء الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة تقيم مع جميع أقاليمها الواقعة وراء البحار علاقةً ذات طابع عصري وقائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل بريطانيا أم لا.

60 - وأضاف قائلا إن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بقدر كبير من الحكم الذاتي على الصعيد الداخلي، رهنا بشرط واحد فقط، ألا وهو احتفاظ المملكة بالسلطات التي تمكّنها من الوفاء بالالتزامات الواقعة عليها بموجب القانون الدولي. وأشار إلى أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والمضي قدما في تنفيذها، بما في ذلك حماية البيئة، وأن المملكة المتحدة ملتزمة بدعم الأقاليم في تحقيق تلك الأولويات الجماعية، بما في ذلك الحماية البيئية، وبالاضطلاع بمسؤولياتها، بما في ذلك كفالة الأمن. وذكر أن حكومة بلده تقدم الدعم المالي والعملي لبناء القدرات المحلية والقدرة على الصمود، وأن مشاريع مختلفة للبنية التحتية يجري تنفيذها حاليا (انظر A/C.4/78/SR.8).

ثامنا - نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

61 - أدلى ممثل حكومة الإقليم ببيان خلال الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الرابع للقضاء على الاستعمار، التي عقدت في بالي، بإندونيسيا، في الفترة من 24 إلى 26 أيار/مايو 2023.

62 - ونظرت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مسألة جزر فرجن البريطانية في جلستيها الرابعة والعاشرة المعقودتين في 12 و 23 حزيران/يونيه 2023. ففي الجلسة الرابعة، أدلى رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية ببيان وأدلى أحد الملتمسين ببيان. وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو أنتيغوا وبربودا، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا. وفي الجلسة العاشرة، وجهت الرئيسة الانتباه إلى النص المتفق عليه لمشروع القرار A/AC.109/2023/L.14 وعرضت تنقيحات شفوية له. واعتمدت اللجنة الخاصة بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا (انظر A/AC.109/2023/SR.10).

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

63 - في الجلسة الثالثة المعقودة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023، استمعت اللجنة، بناء على قرار اتُّخذ في تلك الجلسة، إلى بيانات بشأن مسألة جزر فرجن البريطانية أدلى بها رئيس وزراء جزر فرجن البريطانية. وفي الجلسة السابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر، والجلسة التاسعة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان كل من ممثل سانت لوسيا وأنتيغوا وبربودا، على التوالي، أيدا فيهما البيان المتعلق بجزر فيرجن البريطانية الصادر عن رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية في تموز/يوليه 2023.

64 - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023، اعتمدت اللجنة، دون تصويت، مشروع القرار السابع المعنون "مسألة جزر فرجن البريطانية"، الوارد في الفصل الثالث عشر من تقرير اللجنة الخاصة (A/78/23).

جيم - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

65 - اتّخذت الجمعية العامة، في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، القرار 89/78 بدون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2023 (A/78/23) وعلى التوصية التي صدرت لاحقا عن اللجنة الرابعة. ووفقاً للقرار، فإن الجمعية العامة:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضا تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار جزر فرجن البريطانية عن مبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيفية سياسية للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقا للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أشارت إلى دستور جزر فرجن البريطانية الصادر عام 2007، وأكدت أهمية استمرار المناقشات بشأن المسائل الدستورية، من أجل منح مسؤولية أكبر لحكومة الإقليم بهدف تطبيق الدستور تطبيقا فعالا ورفع مستويات التثقيف المتصل بالمسائل الدستورية؛

(هـ) دعت إلى الاحترام الكامل للدستور والاتفاق المتبادل فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق، وأهابت بجميع الأطراف المعنية أن تواصل الحوار وأن تعمل في شراكة لصالح شعب الإقليم؛

(و) أكدت ضرورة استمرار اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في رصد الحالة في الإقليم عن كثب، بما في ذلك إيفاد بعثة زائرة، بالتشاور الوثيق مع الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بجهود التوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ح) رحبت بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ط) أكدت على ضرورة أن يواصل الإقليم المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات مستكملة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ي) أكدت أيضا أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب جزر فرجن البريطانية ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين جزر فرجن البريطانية والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاونا كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان، ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في جزر فرجن البريطانية، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضا بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق تلك الغاية؛

(م) أكدت من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في اعتبارها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتسهل في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها ورَدّها إلى حالتها الأصلية وصمودها في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وعديمة الجدوى التي لا تتماشى مع مصالح شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم باعتباره مركزا ماليا دوليا؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إليه وفقاً لنظمها الداخلية السارية؛

(ع) كررت دعوتها الدولة القائمة بالإدارة والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية إلى تقديم كل المساعدة اللازمة للإقليم، ودعم جهود الإنعاش

وإعادة البناء، وتعزيز القدرات في مجال التأهب لحالات الطوارئ والحد من المخاطر، لا سيما في أعقاب إعصار إيرما وإعصار ماريا اللذين ألحقا أضرارا بالإقليم في عام 2017؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة جزر فرجن البريطانية وأن تقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين وعن تنفيذ القرار.

المرفق

خريطة جزر فرجن البريطانية